السادات ومفاجأة ما قبل السقوط

لم يبق غير اسبوعين على ما وعد به السادات من مفاجأة سيعلنها في ٢٣ يوليو - تموز - القادم ، ومد اعلن السادات انه يخبىء في جرابه مفاجأة وأبواقه وأبواق المحبة تطلق التكهنات كبالونات الاعياد الملونة محاولة ان تصرف النظر عن التدهور المستمر للنظام الساداتي وعن الحصار الذي يزداد حول رقبته احكاما .. حتى لقد وصل العهر الصحفي باحدى المجلات البيروتية لدرجة الايحاء بان المفاجأة الساداتية القادمة هي اعلان الحرب على « اسرائيل » !

لكن « سيد مرعي » احد رموز النظام الساداتي اعلن بلا تحفظ بان المفاجأة تتعلق بأمور داخلية لم يصرح بها رئيس مجلس الشعب الساداتي ، ربما لانه لا يعرفها ولان السادات نفسه لم يعرفها بعد .. او ربما لانهما احدى خيارات كثيرة ستشترك السعودية وأمريكا في ترجيح كفة احداها لتكون مفاجأة الموسم !

وعندما سئل الفريق الشاذلي عما يعتقد ان تكون تلك المفاجأة .. اجاب الرجل الذي يعرف عن السادات اكثر مما ينبغي :

« اما ان يستقيل السادات فهذا امر مستحيل ، من غير المنتظر ابدا ان يتخلى السادات عن حبه الجنوني للسلطة ، انه يعيش كاباطرة القرون الماضية ، ولهذا فانه لن يستقيل طواعية ابدا لانه مولع بالسلطة المطلقة بالذات حيث لا حساب على اي شيء ... اما القول بأن المفاجأة قد تكون حربا فسجل على لساني - وأنا رجل عسكري اعرف ما اقول - ان السادات (...) لا يمكن ان يخوض حربا في يوليو او في اكتوبر .. لسبب بسيط ، القوة المصرية هابطة بصورة صارخة ، يعرف هذا السادات والقادة العسكريون المصريون وتعرفه اسرائيل ، وتعرفه امريكا والاتحاد السوفياتي » .

هذا ما رد به في حسم رئيس اركان حرب القوات المصرية المسلحة في حرب تشرين ، ومع مرور الايام بدأت تتضح شيئا فشيئا ابعاد المفاجأة الساداتية القادمة .. وهي من وجهة نظر المراقبين مفاجأة ذات ثلاث قسمات :

الاولى عسكرية :

وتتعلق بقيام قيادة عسكرية مشتركة بين المغرب ومصر والسودان تحت اشراف خبراء ومدربين فرنسيين وهدفها تكوين قوة عسكرية بديلة بعد فشل تكوين « قوة الامن الافريقية » لتعمل هذه القيادة في تنفيذ المخطط الامريكي في الدول الافريقية وليكون العملاء الثلاثة دركيا امريكيا اكثر فاعلية .

لوائح اتهام السادات تعلن يوم ٢٠ تموز

● قررت الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي في دورتها السادسة عقد مؤتمر صحفي كبير في العشرين من الشهر الحالي تعلن فيه لوائح الاتهام الموجهة ضد السادات ، ومن المقرر ان يسبق المؤتمر تمهيد اعلامي عبر اجهزة الاعلام في اقطار الوفود المشاركة في الامانة الدائمة وخاصة في بيروت ودمشق وبغداد وفقا لما يلي :

١ - نشر كراس « لماذا نحاكم السادات»؟

٢ - اذاعة مضمون الكراس عبر البرامج الاذاعية .

٣ - نشر واذاعة كلمات واراء المفكرين والمثقفين الاجانب (فرنسيين ، ايطاليين، بريطانيين) .

٤ - طبع وتوزيع الملصقات الخاصة بالمحاكمة وتعميمها على اقطار الوفود كافة ، وستوجه الدعوات لحضور هذا المؤتمر لعدد كبير من الصحافيين العرب والاجانب .

بالاضافة الى تحالف عسكري سعودي - ايراني - مصري يكون دركيا عربيا في منطقة الخليج وستكون عملياته الاولى ضد اليمن الديمقراطية .

الثانية عربية :

وتتعلق بالوصول مع السعودية الى صيغة مقبولة تمكنها من عقد مؤتمر قمة عربي شامل ولا بأس لو تغيبت دولة او اثنتان .. مؤتمر قمة يكسب خطة تعريب السياسة الامريكيةشرعية جماعية ويعيد السعودية لدور القيادة بالاضافة لدور وزير المالية ..

ويفسر هؤلاء المراقبون تصريحات الملك خالد الاخيرة في ضوء هذا التحليل عندما لمح في مقابلة صحفية اجرتها معه صحيفة « السياسة» الكويتية بأن رغبة صحيحة في ان يستعاد جو التضامن العربي وأضاف انه عندما تتحرك السعودية في هذا الاتجاه يرحب بنا الاخرون ويبدون استعدادهم ثم لا يلبثون ان يصطدموا بمبادرة السادات .. ثم اوضح ما يريد بقوله : « طالما قد نذهب الىجنيف كما تقول الاخبار أليس من الافضل ان نكون موحدين متضامنين بدلا من هذا التمزق وهذه الاجواء غير المريحة » ؟

وفي هذا الاطار يفسر هؤلاء المراقبون تصريحات النميري المفاجئة بان عودة التضامن العربي ايسر مما نظن .. وقد بعث الدور السعودي في استصدار قرار الخمسين عشرة دولة عربية بادانة اليمن الديمقراطية الامل في قدرة عرب امريكا على املاء ما يريدون .

والثالثة داخلية :

اما القسمة الثالثة في المفاجأة الساداتية فتتعلق بسياسته الداخلية ويرى المراقبون بأنه وبناء على الدعم الرجعي الامريكي الذي يأمل في كسب المزيد منه سيصل بنظامه الى اخر مدى ديكتاتوري ليتولى الوزارة ورئاسة حزب الوسط الحاكم .. ويلغي حزب التجمع لينشىء « يسارا » ساداتيا باسم الحزب الاشتراكي .. ويحيا الحزب الوطني اليميني ليعوض حل الوفد لنفسه .. - وبذلك يصل الى توحيد كل ادوات السلطة في يده فهو رئيس الحزب والحكومة والجمهورية - مقابل تنازله عن صهر اخر من اصهاره هو سيد مرعي رئيس مجلس الشعب بعد ان تنازل عن عثمان احمد عثمان وهما اكبر رموز الكومبرادور المصري وقد ارتبطا اسميهما طوال الشهور الاخيرة بعدد ضخم من الفضائح المالية والسياسية قيل ان ممدوح سالم هو الذي يسرب اسرارها ، ولذلك سينقل الى رئاسة مجلس الشعب لتكون اسرار العائلات الحاكمة بعيدا عن متناول يده .

هذه هي الخطوط العامة التي يراها المراقبون لمفاجأة السادات القادمة .. وان اضاف الفريق الشاذلي تخوفه من انقلاب عسكري يقطع الطريق على المعارضة الوطنية الديمقراطية التي تستطيع ويجب ان تطيح بنظام السادات كما يرى القائد العسكري السابق والمعارض السياسي الحالي الذي يؤمن بأن سقوط النظام حتمي وانها مسألة وقت ليس الا .. !

الجريدة « الرسمية » للاتحاد

الشعب
جريدة نقابية اسبوعية جامعة
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل

الجريدة الشرعية للاتحاد « تحت الارض »

الشعب
جريدة نقابية اسبوعية جامعة
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل
بلاش زالدة
.. صباط اللمح والعقد لا تنير منها الا بيبة اصابها لان الطيور البحرية لا ترتاح وأن ترتاح الا للحق والعمل ... حمادة

تونس:

الغواصة «أ-ع-ش-ت» الاتحاد العام للشغيلة التوانسة

الصحيفة اليومية « الشعب » الناطقة بلسان الاتحاد العام للشغيلة التونسيين (أ-ع-ش-ت) تصدر هذه الايام مزدوجة .. واحدة رسمية بورق صقيل مطبوع على الاوفست يصدرها النظام الذي اجرى تغييرات في القيادة النقابية للاتحادات بعد اضطرابات ٢٦ كانون الثاني الماضي ، والاخرى « تحت الارض » مطبوعة على « الرونيو » البسيط في ٢٤ صفحة ١٨ × ٢٨ سم ومتداولة بكثافة - تحت المعاطف - وأسمها مكتوب بخط اليد كتلك التي كانت تصدر عن الاتحاد ما قبل الاحداث الشهيرة ، وتحت شعار الاتحاد وهذه الكلمة لفرحات حاشد «..سياسة القمع والعنف لا تنجز عنها الا خيبة اصحابها لان النفوس البشرية لا ترضخ ولن ترضخ الا للحق والعدل » ، يعلن عن العدد الاول من الاصدار الجديد الذي سيستعيد كل مكانته الاولى وتلك التي للاصدار « الرسمي » .

وبالاضافة الى توجهها الماركسي اللينيني ، فان ما يلفت النظر هو كثافة النشاط النقابي الذي تغطيه هذه المطبوعة .

وكان النظام التونسي قد اعلن بعد اعتقاله المئات من القادة النقابيين عن « عودة الاتحاد الى التعقل » الذي اعتبره ارباب العمل « توقيعا على بياض » متدما من قبل السلطات خضوعا لضغوطات اصحاب المصانع .

ولكن ليس لهذا السبب فقط اندلعت بضع عشرات من الاضطرابات خلال شهر ايار وحده ، فلقد ثار العمال ايضا ضد وجود المخبرين في المصانع (ادخلوا حديثا) ولمواجهة التغييرات التي تسعى السلطة الى احداثها في كيفية انتخاب الممثلين النقابيين ، ولكي تتفادى السلطة الاضطرابات ، لجأت في بعض الاحيان - كما في بنزرت - الى تأجيل الانتخابات للاتحادات المحلية .

وكانت بعض النقابات - كما في التعليم الحالي والبحوث العلمية - قد دعت الى عقد جمعيات عمومية بدون مشاركة قيادة الاتحاد ، مما اثار ردود فعل باقي النقابات « الرسمية » .

ويدعو العدد الاول من الصحيفة النقابية النقابات الى البقاء امينة لمقررات ٢٦ كانون الثاني ، ويرفض الاعتراف بشرعية الحمايةللاتحاد العمالي . وتتلخص مطالبه في العفو عن المعتقلين النقابيين والعودة الى القيادة الشرعيه للاتحاد القادرة وحدها على اعادة الحياة الى هيئاته النقابية ومؤسساته الهيكلية .

وكان الامين العام « للاتحاد الدولي للنقابات الحرة » قد وجه رسالة جديدة الى « الهادي نويره » رئيس الوزراء التونسي يعرب فيها عن قلق الاتحاد لاطالة مدة توقيف القادة النقابيين الذين ستجري محاكمتهم في تموز الحالي .

وكانت « لجنة الحريات النقابية » التابعة « لمكتب العمل الدولي » قد عقدت مؤخرا اجتماعا في جنيف لبحث الاحتجاجات التي يقوم بها كل من « الاتحاد الدولي للنقابات الحرة » و « الاتحاد النقابي العالمي » حول اغتصاب الحريات النقابية في تونس .

بتصرف عن الـ « جون افريك »

المحامي الفرنسي كونت:

النظام في تونس يسعى الى اقامة حالة طوارىء دائمة في البلاد

« بعد اربعة شهور من الاحداث الدامية في ٢٦ كانون الثاني الماضي في تونس لم تزل القضايا السياسية والاجتماعية التي من اجلها انفجرت هذه الاحداث عالقة دون حل » .

بهذه الكلمات لخص نهار الاربعاء (٧ حزيران) المحامي الفرنسي « انطوان كونت » في مؤتمر صحفي عقده « التجمع الداعم للقوى التقدمية العربية » في باريس ، الوضع في تونس .

وقد اشار المحامي الفرنسي الى بيان «لجنة الدفاع عن حقوق المعتقلين السياسيين في تونس » الذي اعلن عن وفاة احد المناضلين النقابيين المعتقلين في مدينة « سوس » اثر اصابته «بمرض عضال لم يعالج » . وقد نقل المحامي شهادات تتحدث عن عمليات تعذيب قاسية يتعرض لها النقابيون اثناء فترة اعتقالهم ، اما « غياب العلامات عن جسد المعتقل لحظة نقله الى المستشفى وهو في حالة الاغماء فلا يعني شيئا » .

وأشار « كونت » الى عودة الاضطرابات الاجتماعية الى تونس وعرض لائحةباسماء الشركات التي شملتها ازمات اجتماعية (طرد عمال - افلاس) .

ولكنه ركز بصورة واضحة على سلسلة من الاجراءات التي اتخذتها السلطات والتي تهدف على حد قوله الى اقامة « حالة طوارىء » في البلاد .

وكان حوالي الف شخص قد ارسلوا الى اماكن للعمل مراقبة من قبل الحرس الوطني تطبيقا لاحكام صدرت بحقهم في اذار الماضي على الرغم من عدم تأليف اللجان التي يرئسها قاض والتي يعود اليها حق البت في نقل عمال من قطاع الى اخر كما ينص القانون .

وأشار المحامي الفرنسي الى توسع الميليشيا المسلحة التابعة للحزب الحاكم في تونس وذكر ان هناك حوالي الفي رجل ميليشيا للعاصمة فقط كما اشار الى وجود حرس مسلح في بعض المؤسسات الخاصة والعامة .